مجلة أنثروبولوجيا ISSN: 2437-041X
مجلد: **06** عدد: **02** السنة **2020** E-ISSN:2588-2325

متطلبات التعليم عن بعد وتحدياته في ظل جائحة فيروس كورونا

Distance learning requirements and challenges in light of the pandemic of Coronavirus

إسماعيل نويرة*، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، تازة، المغرب،ismail.prof.nouri@gmail.com
ماجدة اسويب، جامعة بنغازي، ليبيا، almsratimagda@gmail.com
عبد الحكيم اعقيرش، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، hakim.taza1992@gmail.com
تاريخ الإرسال: 2020/09/29 تاريخ القبول: 2020/11/20 تاريخ النشر: 2020/12/08

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهمية التعليم عن بعد بوصفه خياراً بديلاً للتعليم الحضوري داخل المؤسسات التعليمية والجامعية ومعاهد التكوين المهني، تزامنا مع ظهور جائحة فيروس كورونا. حيث عملت الدراسة على وصف المتطلبات الضرورية لإنجاح التعليم عن بعد وتحديد السبل الكفيلة لمواجهة التحديات التي تعوقه ولتأكيد ذلك اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، كما توصلت الدراسة أيضا إلى النتائج التالية: أن التعليم عن بعد لازال في مراحله الأولى بالرغم من وجود إيجابيات، وأن متطلبات نجاحه تتمثل بالأساس في توفير الوسائل والمستلزمات التكنولوجية الكافية لجميع المتعلمين دون استثناء، وخلق بنية تحتية متينة لهذا النمط الرقمي وضرورة تأهيل الموارد البشرية القادرة على استخدام هذا النمط من التعليم لكي يلبي احتياجات المتعلمين والطلاب، وفي الأخير العمل على إعادة النظر في البرامج المتعلقة بالنظام التعليمي ليواكب متغيرات العصر والعولمة بغية تحقيق الإزدهار والنماء الذي يخدم الأسرة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: المتطلبات، التعليم عن بعد، التحديات، الجائحة، فيروس كورونا.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The current study aims to reveal the importance of distance learning as an alternative option for face to face learning in the educational and university institutions and vocational training institutes, coinciding with the emergence of the pandemic of the Coronavirus. Whereas, the study worked on describing the substantial requirements to improve the distance learning and define the ways to face these challenges that prevent it.

Therefore, the study adopted the descriptive and analytical approach, and also the study reached the following results: that distance learning is still in its early stages despite the presence of advantages, and that the requirements for its success are mainly to provide adequate technological means and requirements for all learners without exception, and to create a solid infrastructure for this digital pattern And the need to rehabilitate human resources capable of using this type of education in order to meet the needs of learners and students, and in the end work to reconsider programs related to the educational system to keep pace with the changes of the era and globalization in order to achieve prosperity and development that serves the family and society.

Keywords: Requirements, Distance Education, Challenges, Panademic , Corona-Virus

مقدمة:

داهمت العالم جائحة فيروس كورونا، وكان لها من القوة أن أجبرت العالم على سلسلة من التغيرات الآنية وأخرى متوقعة تشمل مختلف الأصعدة، الاقتصاد والسياسة والطب، وكذلك مجالات التعليم، حيث ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على قطاع التعليم العالي، إذ دفعت مؤسسات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي لإغلاق أبوابها تقليلا من إنتشار فيروس كورونا، وهو ما أثار قلقا كبيرا لدى المنتسبين لهذا القطاع في ظل أزمة قد تطول. مما دفع مؤسسات التربية الوطنية والتعليم العالي للتحول إلى التعلم عن بعد، كبديل طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمجه في العملية التعليمية، ولقد فرضت هذه الجائحة طرقا تعليمية جديدة، أنتجت طرقا جديدة لتلقي المعلومة

أيضا، حيث شكل التعليم الإلكتروني ظاهرة أكاديمية نجمت عن وجود هذه الجائحة. لذا أصبح التعليم الرقمي أو التعليم عن بعد مطلبا ملحا للمربين بالتعليم الاولي والأساتذة والتلاميذ بالسلك الابتدائي والاعدادي والثانوي وطلبة الجامعات والأساتذة الجامعيين بمختلف دول العالم بعد تفشي جائحة كورونا.

وأرغم الجميع على حجر شبه طوعي أو مفروض حسب حالة كل بلد، وهكذا تابعنا كيف تمكنت الصين وبكفاءة عالية من تمكين تلاميذها من متابعة دروسهم في بيوتهم عن طريق منصات رقمية تعرض دروسا يومية وتمارين على شاشة الحاسوب. إنها إذن فرصة تاريخية غير مسبوقة تخرج من رحم الأزمة الوبائية العالمية لتفتح أعيننا على تعليم جديد ومبتكر سيطبع المستقبل القريب لشكل التدريس المستجد من خلال الإنتقال من تعليم السبورات والكتب والدفاتر والأقلام إلى تعليم الشاشات والآلات والتطبيقات التفاعلية الذكية ولوحات الالكترونية، وسيغير هذا بالتأكيد دور الأستاذ والمتعلم في علاقاتهما التفاعلية داخل الفصول وخارجها ودور الجامعات ككل في منظومة التكوين، ولكن بالتأكيد كل ما يجري في ظروف الإكراه الشديد للانتقال المفاجئ إلى التعليم عن بعد بتلك الكثافة ليست سهلا ولا مريحا على الإطلاق.

من هنا تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي يمكن صياغتها من خلال السؤال التالي: ما **جدوى إمكانية الرهان على نمط التعليم عن بعد كخيار بديل للتعليم الحضوري في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا؟** وللإجابة على هذا السؤال المحوري قسمناه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- أي إمكانية لتوظيف التعليم عن بعد كخيار بديل للتعليم الحضوري برياض الأطفال؟ وما السبل المعتمدة من أجل الارتقاء بالتعليم الأولي (المغرب انموذجا)؟
- هل يمكن تحقيق تكافؤ الفرص بين التلاميذ بالوسطين القروي والحضري؟
- كيف يمكن ضمان جودة التعليم عن بعد بالتعليم العالي في ظل تفشي وباء كورونا؟
- ماهي أبرز التحديات التي تواجه التعليم عن بعد؟

I. توظيف التعليم عن بعد بديلا للتعليم الحضوري وسبل الإرتقاء بالتعليم الأولي وتعميمه (المغرب انموذجا)

إن استخدامات التقنيات الحديثة في عملية التعلم والتعليم بالروضة مازال محدودًا. ففي الوقت الذي يزداد فيه الوعي يوما بعد يوم في العالم بأهمية استخدام التكنولوجيا وأنشطتها في التعلم والارتقاء بجودته النوعية، وكذلك أهميتها في تسهيل عملية التعلم وتعزيزها، وإضافة المتعة والتشويق

والتحفيز، إلا إن الدراسات ونتائج الأبحاث تؤكد على أن الوعي مازال محدودًا في الواقع التربوي بسبب القناعات الموروثة باعتبار الأسلوب التقليدي للتعليم هو الأفضل هذا إلى جانب نقص التمويل الكامل للحصول على التقنيات الحديثة، وضعف التدريب عليها ونقص البنية الأساسية والتجهيزات التحتية والتقنية اللازمة لاستخدامها[1].

وفي نفس السياق تظل أهمية التعليم الأولي في إصلاح المنظومة التربوية، باعتباره القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح، بالنظر لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية، تمكنهم من الولوج السلس للدراسة، والنجاح في مسارهم التعليمي، وبالتالي التقليص من التكرار والهدر المدرسي.كما أن هذا التعليم لا يكرس فقط حق الطفل في الحصول على تعليم جيد من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص، وإنما يؤكد مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، باعتباره ضرورة ملحة للرفع من أداء المدرسة المغربية[2] »

فالاتجاهات التربوية الحديثة تهتم بالجودة والتميز والإبداع في العملية التعليمية من أجل إكساب المهارات والكفايات. ويعد الحاسوب وأنشطته أحد الآليات لتحقيق ذلك لأنها تساهم في تنمية مهارات التفكير الابتكاري والإبداعي وحل المشكلات، كما دلت الدراسات والأبحاث على أن التعلم الفعال والإيجابي لابد أن يُدعم بأنماط تعليمية تعتمد التكنولوجيا الحديثة تعدل السلوك والاتجاهات التعلمية. وأكدت هذه الاتجاهات التربوية على أهمية مراعاة أجرأة الأنشطة المقدمة للطفل التي تهدف إلى تنمية قدراته من جميع النواحي باستخدام وسائل تكنولوجية متقدمة، وبما يناسب حاجات الطفل وقدراته وميوله في هذه المرحلة[3].

ومن هذا المنطلق فإن نجاح نظام التعلم الإلكتروني وفاعليته في أية مؤسسة تعليمية لا يقتصر على الإعداد المادي والمكاني للبيئة التعليمية، أو على وجود أو عدم وجود نظام إدارة التعلم، بل يتعدى ذلك ليشمل أمور كثيرة تتعلق بالتصميم والإعداد العلمي والفني لهذه البيئة، مع مراعاة الأسس التربوية والنفسية للفئة المستهدفة، وذلك لضمان توافق هذه البيئة التعليمية مع خصائص المتعلمين، بحيث تكون ملبية لاحتياجاتهم وطموحاتهم النفسية.

---

[1] محمد الشويعي وعبد الناصر محمد، تطوير الأنشطة التكنولوجية برياض الأطفال في ضوء التحديات التكنولوجية المعاصرة، جامعة القصيم، 2014، ص4، ص15.

[2] مقتطف من الرسالة الملكية السامية الى المشاركين في « اليوم الوطني حول التعليم الاولي » المنظم يوم الاربعاء 18يوليوز 2018 بالصخيرات.

[3] رأفت محمد سعيد العوضي. "نموذج مقترح لتقييم ممارسات التعليم الإلكتروني وفق معايير تربوية محددة"، المؤتمر الدولي الرابع للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، قضايا الجودة في الابتكار والإبداع الرياض، 2015، ص3.

وعند الحديث عن التصميم التعليمي بوصفه ذلك العلم الذي انبثق عن العلوم السلوكية والعلوم الإدراكية المعرفية، ويستهدف تحويل الإطار النظري القائم على التذكر والحفظ فقط إلى الشكل التطبيقي، الذي يلتمس فيه المتعلمون بأنفسهم الفاعلية في تطبيق ما تعلموه واكتسبوه من البيئة المحيطة بهم، آخذا بعين الاعتبار حاجات المتعلم وتطوير التعلم الإلكتروني لمواجهة هذه الحاجات. ومن هنا يمكننا القول إن التصميم التعليمي يعتبر جسرا يصل بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية (استخدام التكنولوجيا والتقنية في عمليات التعليم والتعلم)، وعليه فإنه يجب تصميم البرامج التعليمية بطريقة مدروسة تتفق مع خصائص المتعلمين، وما يصفون به من استعدادات، ذكاءات، قدرات، ميول، اتجاهات، وتراعي الفروق الفردية، وتساعدهم على تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة في أقل وقت، وجهد، وتكلفة. وفيما يخص تصميم التعليم الإلكتروني، ولكي يكون هادفا وفعالا، فإن الأمر يتطلب اعتماد نهج يستند إليه. ويتطلب أن يكون لدى مطور التعلم الإلكتروني أو المدرب، الوعي للأسس النظرية الكامنة وراء التصميم التعليمي، والقدرة على الربط بين النظرية والتطبيق على نحو منهجي من شانه تمكين مطوري التعليم الإلكتروني من إمتلاك المعرفة والأدوات اللازمة لممارسة التعليم الإلكتروني بعناية وتنسيقه وتنظيمه بشكل هادف، لتعزيز إكتساب المعرفة الهادفة ذات المعنى[4].

إن مواجهة تحديات الحياة وتعقيداتها فرضت على المجتمعات المتطورة تغيير طرق تعليم أطفال الروضة، والابتعاد عن الطرق التقليدية، وبالتالي توجب عليهم الإتجاه نحو تطوير وتحديث مناهج متكاملة تكنولوجياً، حيث تعد هذه المرحلة من أهم المراحل العمرية عند الفرد. ولن تُؤتي هذه المرحلة ثمارها المرجوة دون دعامة أساسية متمثلة في توفير منهج علمي دقيق شامل ومتكامل تكنولوجياً يناسب طبيعة هذه المرحلة واحتياجات الأطفال فيها، بالإضافة إلى توفير بيئة تربوية منظمة وكادر فني مدرب ومؤهل تربوياً وتكنولوجياً على جميع المستويات، إذ تؤكد دراسات عديدة على أن الأطفال الذين يتعاملون مع الحاسوب والإنترنت يمتلكون فرص نجاح أعلى، ولديهم قدرة على التواصل مع الآخرين بشكل أفضل. كما أشارت نتائج تلك الدراسات إلى أهمية دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية وفي جميع المراحل الدراسية بما فيها مرحلة رياض الأطفال، لأن ذلك يساعد في تسهيل عملية التعلم وتوفير الوقت والجهد على المعلمة والطفل، وذلك يوجب امتلاك المعلم للكفايات المتعلقة بتلك التكنولوجيا. كما شجعت تلك الدراسات إدخال الحاسوب في تعليم أطفال الروضة لأنه عالم مذهل ومدهش ينمي

[4] عبد المهدي العجلوني. "درجة امتلاك معلمات رياض الأطفال في عمان لكفايات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتجاهاتهن نحو توظيفها"، مجلة العلوم التربوية. المجلد 38، ملحق 1. 2011، ص 38.

لديهم إحساس الملاحظة والتخيل ومعرفة الأشكال والأحجام والقدرة على الإبداع والاكتشاف. وأوصت تلك الدراسات بضرورة اختيار أجهزة تتناسب مع الأطفال الصغار مثل شاشات اللمس، ولوحات مفاتيح ولوحات رسم تتناسب مع الأطفال، كما أوصت بإنشاء بوابات متخصصة للأطفال سهلة الفتح والتصفح، واستخدام إرشادات وتوجهات مسموعة، وتصميم مواقع جذابة ومتخصصة لتعليم الأطفال. أيضا أوصت تلك الدراسات بالاستمرار في تدريب معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة وإكسابهن الكفايات التكنولوجية اللازمة مما يساعدهن في تلبية حاجات ومتطلبات الطفل[5]

1. الإرتقاء بالتعليم الاولي وتعميمه بتراب المملكة.

أعدت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني خطة عمل واضحة، تروم أجراءة المشروع المتعلق بالارتقاء بالتعليم الاولي، بغاية تحقيق هدفي توسيع العرض التربوي الاولي والرفع من جودته، خاصة من خلال وضع إطار مرجعي وطني، لهذا العرض التربوي الخاص بالأطفال من الفئة العمرية 4-5 سنوات.

- ✓ ومواكبة للجهود المبدولة من اجل توسيع العرض بالتعليم الاولي، والرفع من جودة خدماته، مما يستدعيه ذلك من توفير من توفير بنيات استقبال كافية لاستيعاب جميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس بهذا المستوى التعليمي، وإرساء نظام ناجع لتأطير ومراقبة بنيات التعليم الاولي، وبناء على ماتم تحقيقه من نتائج إيجابية خلال المرحلة السابقة، أضحى من اللازم التأكيد من جديد على ضرورة إيلاء المزيد من العناية والاهتمام لجميع العناصر المتدخلة في العملية التربوية بالتعليم الاولي، وذلك بهدف:
- ✓ الرفع من وتيرة توسيع عرض التعليم الاولي والالتحاق ببنياته خاصة بالوسطين القروي، وشبه حضري وبكل المناطق ذات الحاجة الى هذا النوع من التعليم.
- ✓ توفير الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا مناسبا، وتمكينها من تكوين بيداغوجي ملائم، تماشيا مع التزايد المستمر لبنيات التعليم الأولي.
- ✓ تأهيل مؤطري ومكوني التعليم الأولي والمربيات والمربين العاملين به.

[5] علي ادم ابو غزاله حسين، التعليم الإلكتروني ودوره في تطوير التعليم العالي في ليبيا، جامعة عمر المختار_كلية الآداب _قسم المكتبات والمعلومات. 2012، ص15.

✓ تعزيز دور المراقبة والتأطير التربوي ببنيات التعليم الاولي باعتبارهما داعمتين أساسيتين لإرساء نظام تربوي جيد وجعلهما اكثر نجاعة واستجابة لحاجيات الأطر التربوية العاملة بقطاع التعليم الاولي، وأوثق صلة بالتوجهات لنظامنا التربوي.

✓ توسيع شبكة مراكز الموارد وتعزيز دورها التربوي باعتبارها الية من اليات تطوير العمل التربوي بمستوى التعليم الاولي، وفضاء لتنشيط الدراسات والبحوث وتطوير المنهجيات التربوية الخاصة بهذه المرحلة التعليمية.

وبالتالي فهناك مجموعة من التدابير تم اتخاذها بغرض التنزيل التدريجي للرؤية الاستراتيجية للإصلاح، خاصة فيما يتعلق بالمشروع المتعلق بالإرتقاء بالتعليم الاولي وهي كالتالي:

التدابير المتخذة		
القيام بحملات للتحسيس والتعبئة وعقد شراكات من اجل الرفع من نسبة الولوج للتعليم الاولي.	اعداد نموذج تربوي يستهدف إرساء الجودة بمرحلة التعليم الاولي (إطار مرجعي وطني).	إرساء حكامة جيدة بقطاع التعليم الاولي

المصدر: المديرية المكلفة بمجال الارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي والأولي 2017.

وفي نفس السياق، يمكن القول بان الارتقاء بمنظومة التعليم الاولي يتطلب حضور مجموعة من التدابير من طرف الساهرين والقائمين على الشأن التربوي من نجاعة وجودة الخدمات المقدمة لذلك، بغية اغناء وتوسيع العرض التربوي من خلال شراكات مع مختلف الشركاء، وتوفير ظروف ملائمة لاستقبال أطفال التعليم الأولي. ومنه وجب ربط التعليم الأولي بنمط التعليم عن بعد على اعتبار أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت من متطلبات وحاجات العصر، وخاصة ما نشهده اليوم من وفرة في إمتلاك الأجهزة الكترونية والحواسيب الذكية التي تساعد على إنجاح لتعليم عن بعد والمضي به قدما، وعلى هذا الأساس فكلما زاد حب وشغف الأطفال إلى التكنولوجية الرقمية زاد تركيزهم وشغفهم إلى ممارسة الأنشطة التعليمية والتربوية داخل رياض الأطفال وزيادة فرص الفهم والإدراك لديهم.

II. التعليم عن بعد وتكافؤ الفرص بين التلاميذ بالوسطين القروي والحضري

يعتبر التعليم عن بعد أحد الأنماط التربوية والتعليمية التي تعتمد على وسائل الاتصال الالكترونية التي تهدف إلى خلق جسور التواصل بين المدرس والمتعلم دون الحاجة إلى الذهاب إلى المؤسسات التعليمية، كالابتدائيات والإعداديات والثانويات، وقد ساهم التطور التكنولوجي والرقمي

في وسائل الاتصال والمعلومات إلى بروز افاق واسعة أمام مؤسسات التربية الوطنية لإيجاد صيغ جديدة في طرق التعليم والتعلم ،وقد شكل نمط التعليم عن بعد أحد طرقها، على اعتبار أنه وسيلة بديلة للتعليم الحضوري في ظل إغلاق المؤسسات التعليمية أبوابها في ظل هذه الجائحة، وأصبحت الوسائط التكنولوجية بمنصاتها مستودعا يضم المعارف والعلوم والأنشطة الموجهة للتلاميذ عن بعد، وفي سياق هذا التحول السريع الذي عرفه العالم في مجال التكنولوجيا الحديثة والمعلومات وربط المنظومة التعليمية ببلادنا بالأجهزة الرقمية الحديثة وتسخيرها لخدمة العلم والمعرفة والسهولة في التواصل بين الأفراد والمجتمعات على نحو أوسع على اعتبار ان العالم أصبح قرية صغيرة. ومن هنا فقد برز جليا أن الوسط القروي يعاني من الحيف والهشاشة والإقصاء الإجتماعي بين أوساط المتعلمين، وهو ما يحجب ويمنع سهولة الولوج إلى الشبكة العنكبوتية لهذه الفئة، فأغلب التلاميذ بالوسط القروي والمناطق المعزولة يعانون من غياب شبكات الاتصال والربط بالأنترنيت والافتقار إلى خدماته، وتعميق الهوة بين المتعلمين في الوسط القروي فالحصول على الوسائل والتقنيات اللازمة لهذا النمط من التعليم عن بعد.

ومن هذا المنطلق، وجب تشجيع الانخراط الفعال والايجابي في نجاعة وجودة التعليم الرقمي والتكنولوجيا لخدمة التعليم عن بعد عبر توجه عقلاني يقوم بتحقيق المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المتعلمين في الأوساط القروية والحضرية من جهة، ومن جهة أخرى رفع الضغط والحيف على كاهل الأسر الفقيرة القاطنة بالمجالات القروية وتعميم ربط أبنائهم المتمدرسين بخدمات التعليم الرقمي من وسائط رقمية وأجهزة الحاسوب ولوحات الكترونية ،وفي هذا الصدد إنخرط المغرب بنجاعة في تفعيل الرؤية الاستراتيجية التي تهدف الى تكريس المقاربة التشاركية عبر مشاريع تنزيل الرؤية الاستراتيجية (2015-2030) الهادفة إلى تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتطوير التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، إلا أن الغاية الأسمى من هذا الهدف لم تحضر في الوسط القروي لكونه يعاني العزلة والإقصاء الإجتماعي والتهميش، وإن حضرت هذه الوسائط الرقمية بالوسط الحضري فهي تبقى خافتة ولم تصل الى المستوى المطلوب.

وقد عرى هذا النمط من التعليم الرقمي عمق التعليم ببلانا، بين فئة من المتعلمين بالوسط الحضري تملك وسائل رقمية تسهل التفاعل والانسجام مع الأطر التربوية، وفئة أخرى لا تتوفر على جهاز رقمي او لوحة الكترونية بالوسط القروي تساعدها هاته الوسائل على المواكبة والاندماج في التعليم عن بعد.

كما أن القائمين على الشأن التربوي انتبهوا إلى مكامن الضعف والخلل التي تعتري العملية التعلمية عن بعد، من خلال البحث عن بدائل ملموسة تواكب إنجاح العملية التعليمية وتكرس

المساواة الاجتماعية بين المتعلمين في المجال القروي والحضري من أجل إنجاح المقررات الدراسية والسير بها إلى بر الأمان والمضي قدما، كما تستدعي تجربة التعليم عن بعد تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين لتمكين المؤسسات التعليمية من مسايرة التطور الرقمي والتكنولوجي عبر تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنهوض بجودة التعلمات وتحسين نتائجها وانشاء مختبرات الابتكار والاختراع في المجال الرقمي وتأهيل الأطر البشرية في هذا المجال ،وتكريس النمط التعليم عن بعد في أذهان المتعلمين وفي أوساط المجتمع باعتباره مكملا للتعليم الحضوري والانفتاح على طرق وأساليب جديدة في الدعم والتكوين المدرسي وتجاوز النمط التقليدي في التعليم لكي يصبح التعليم نافذة المستقبل قادرة على الاستجابة لحاجيات العصر وتعميم الولوجية إلى شبكة الأنترنيت بدون استثناء في الوسط القروي والحضري وتحفيز المتعلمين والمتعلمات بإعطاء أجهزة رقمية أو حواسيب.

على ما تم القيام به سابقا من خلال مبادرة مليون محفظة والقيام بشراكات فاعلة وناجحة مع مختلف المتدخلين في مختلف القطاعات وعلى رأسها شركات الاتصالات، والمكتب الوطني للكهرباء عبر تحقيق مبدأ من مبادئ الحكامة الجيدة القائم على التشاركية وخلق حركية طموحة نحو التقدم والإزدهار المعرفي وإستجابة لحاجيات العصر. وصفوة القول يمكن القول بأن تجربة التعليم عن بعد كانت بمثابة مرحلة جنينية عوضت التعليم الحضوري تماشيا مع إجراءات الحجر الصحي وحالة الطوارئ المفروضة في ربوع المملكة.

III. ضمان جودة التعليم عن بعد بالتعليم العالي في ظل تفشي فيروس كورونا.

في ظل الظروف الطارئة التي مرت ولازالت تمرّ بها دول العالم ومن بينها الدول العربية بسبب إنتشار فيروس كورونا، والذي أدّى إلى إغلاق الجامعات في معظم الدول العربية، تعطّلت الدروس بصفة كلّية أو جزئية في عدد منها كالمملكة العربيّة السعوديّة، دولة الإمارات العربية المتّحدة، الدولة الليبية، دولة الكويت، ودولة البحرين، ومصر... وغيرها، من المتوقع أن تُقنع جائحه كورونا مُتَّخِذ القرار بضرورة صياغة «خريطة طريق» جديدة رامية إلى إعادة هيكلة منظومة التعليم العالي الليبي، من أجل تحقيق أهداف «الجودة والإتاحة والعدالة»، واعتماد أساليب التدريس والتعلم المتقدمة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة بالألفية الثالثة، فى ظل صعوبة توفير الطاقة الاستيعابية المناسبة فى ظل التعلم المنتظم وجها لوجه.

ومن ثَم فإن الاعتماد تدريجيا على منهجية «التعلُم المدمج»، المعتمد على «التعلم الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن»، فى ظل إطار متكامل «للتعلم عن بعد»، يُعد بديلا أكثر ملاءمة فى هذا المجال، على وجه الخصوص فى الكليات التى تشهد تكدسًا فى الطلاب. بيد أن هذا الإختيار يجب دعمه ببنية

تحتية رقمية أكثر إتساعا وتطورا، ونظم متقدمة لضمان الجودة والإعتماد وآليات مرنة لتطبيقها، وإطار مؤسسي وتنظيمي متكامل لتطوير المنهجيات والبرامج وإدارة العملية التعليمية[6]

فقد أظهرت أزمة الكورونا وما نتج عنها من إغلاق مؤسسات التعليم العالي لفترة لم يتحدد بَعْد مداها الزمنى، والاحتمالات البديلة لتكرارها، حتمية الاعتماد على أحد أساليب التعلم عن بُعد، وتطبيق نُظم اللقاءات الإلكترونية (مثل نظام Zoom) في إنجاز مهام التعليم العالي، لذلك فان الحديث عن ان هناك خطة بديلة لنقل التعليم الصفي الى التعليم عن بعد في حال انتشار وباء فيروس كورونا، يستلزم من صانعي القرار الخاص بذلك الوعي بمداخل ومخارج التعليم الإلكتروني والمتطلبات اللازمة لنجاحه وتحقيق أهدافه:

- تقوية شبكات الاتصالات والحاسبات من أجل دعم الاستخدامات الأكثر كثافة وتنوعا للشبكة العنكبوتية الدولية للمعلومات (الإنترنت)، واستكمال التحول الرقمي للجامعات. والمفروض أن يُمثل ذلك جُهدا مشتركا من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووزارة التعليم العالي.
- من الضروري مراجعة مناخ التعليم العالي الراهن من أجل استكمال معدلات إتاحته، وضمان جودته، وتكافؤ فرص تقديم خدماته، من خلال تكليف المجالس المتخصصة المشرفة على الجامعات العامة والخاصة والأهلية والمعاهد العليا، والهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، بوضع معايير ضمان الجودة فى تصميم المحتوى الدراسي، والتقييم المستمر للطلاب، ووضع نظم الاختبارات والتقييم الإلكترونية، وتحديد متطلبات معادلة الشهادات والبرامج الدراسية المُعتمدة على التعلم الإلكتروني عن بعد[7]
- وجود إطار تنظيمي ملائم وهياكل أكاديمية مواكبة، يُعد من أهم العناصر الداعمة لتوطين التكنولوجيات الحديثة للتدريس والتعلُّم. حيث يُقترح فى هذا المجال أن يختص «المركز القومي للتعليم الإلكتروني» بالمجلس الأعلى للجامعات بوضع ضوابط وآليات إعداد برامج ومقررات التعلم الإلكتروني، وأساليب التفاعل معها عن بعد بالتعاون والتنسيق الكامل مع «مراكز تطوير برامج التعلُم الإلكتروني» بالجامعات العامة، مع التوسع في تطبيق هذا الإطار التنظيمي على الجامعات الخاصة والأهلية أيضا. ومن المفروض أن يُصاحب ذلك وضع خطة مستقبلية للتطوير التدريجي الموازي للمقررات المعتمدة

[6] نفس المرجع، ص 15.

[7] فريحة ابو عمود أبوبكر. "التعليم الإلكتروني في الجامعات الليبية الواقع والرؤية المستقبلية" المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل جامعة التحدي -سرت–كلية الآداب، 2009، ص22

على التعلم الإلكتروني عن بعد، وتدريب الأساتذة والطلاب على استخدامها، ورسم السياسات التى من شأنها التفاعل مع الأعداد المتزايدة للطلاب، وعلى وجه الخصوص على مستوى تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. [8]ويبقى فى النهاية ضرورة وضع السياسات الرامية إلى جدولة التوزيع النسبي لوقت طالب الخدمة التعليمية بين التعلم وجهًا لوجه والتعليم الإلكتروني عن بعد (وفق منهجية التعلم المُدمج)، وهو ما يجب أن يُحدّده خبراء التربية وراسموا السياسات التعليمية، من أجل تحقيق الأهداف المعرفية والتنموية لمنظومة التعليم العالي.

IV. التحديات المطروحة التي تواجه نمط التعليم عن بعد

❖ القصور الواضح في التحول من التعليم التقليدي الى التعليم عن بعد:

إن التعليم عن بعد لا يقتضي فقط قدرة وفهم المدرس والطالب فقط، وإنما ينبغي توفر بنية معلوماتية، تتضمن سيرفرات إنترنت قوية يمكن لعدد كبير من الطلبة الدخول إليها في وقتٍ واحد، كذلك قوة الإنترنت في البيوت، فإن لم تكن هذه العوامل موجودة، فلن تتم عملية التعليم عن بعد أو ستتم بصعوبة، ان التعلم عن بعد يحتاج بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمتها، بما في ذلك البرامج والأجهزة وتأمين الشبكات والمواقع وغيرها، وهو ما تفتقده العديد من المؤسسات التعليمية في الوطن العربي خاصة غير النفطية، فالمؤسسات التعليمية التي ليست لديها هذه البنية القوية لا يمكنها التحول الفجائي إلى نظام التعلم عن بعد.

❖ غياب تكافؤ الفرص: إذا كان بعض الطلاب والتلاميذ محظوظين لتوفرهم على الامكانيات المادية واللوجيستي التي تمكنهم من متابعة الدروس، فإن فئات واسعة من الشعب خاصة في العالم القروي أقصيت من هذه الدروس قسرا بسبب الظروف المادية القاهرة والتكاليف الباهظة للأنترنت. فكيف نضمن تعليما متكافئا والكثير من المناطق القروية لا تتوفر على شبكة الهاتف.

❖ غياب تكوين الأطر: الكثير من الأطر التربوية وجدت نفسها بين عشية وضحاها، منخرطة في التعليم عن بعد إيمانا منها بواجبها المهني. لكن دون أي تكوين بيداغوجي مسبق. فاستعمال التكنولوجيا في التعليم أمر صعب جدا يتطلب إلماما دقيقا بمختلف جوانبه حتى يعطي النتائج المرجوة منه.

❖ التكلفة المادية الباهظة: في ظل عدم إنخراط شركات الاتصال فعليا في إنجاح عملية التعليم عن بعد، فإن إنعكاساته المادية بادية للعيان سواء بالنسبة للأسر التي وجدت نفسها أمام مصاريف إضافية، أو

[8] أبو غزالة مرجع سابق، ص 15.

بالنسبة للأطر التربوية التي لم تقدم لها أي تسهيلات في هذا الشأن، تيسيرا لمجهوداتها الجبارة في ضمان استمرا ر التحصيل الدراسي[9].

- مشكل حماية المعلومات الشخصية: الكثير من الأطر التربوية ضمانا لاستمرار التواصل مع المتعلمين والمتعلمات، لجأوا إلى إنشاء مجموعات في مختلف الوسائط الممكنة (خاصة الواتساب والفا يسبوك) وهو ما جعل معلوماتهم الشخصية مكشوفة للجميع، خاصة رقم الهاتف. وفي هذا الصدد تم تداول مجموعة من المقاطع الصوتية التي تسخر من الأستاذ عبر السب والشتم.
- تحدي التقويم والامتحانات: حيث تعتبر الامتحانات مسألة شائكة من أكثر التحديات التي ستواجه التعليم في ظل جائحة كرونا وما بعدها، إذ ألغت العديد من الدول بالفعل الإمتحانات النهائية في الجامعات ومددت تعليق الأنشطة التعليمية على الصعيد المحلي.
- صعوبة ضبط عملية التعليم عبر الانترنت: على مستوى واسع في ظل الأعداد الكبيرة فبالنظر إلى عدد التلاميذ ومدى إلتزام أوليائهم بمتابعتهم في هذه المرحلة، خاصة أننا نتحدث عن بيوت لكل واحد منها ظروفه وإمكانياته، وهذا فعلا سيخلق نوعا من البلبلة ويحتاج إلى دراسة مركزة تنظر في التعليم الرقمي عن بعد، وكشف آثارها وإيجابياتها وسلبياتها قبل إطلاقها.

وفى النهاية نرى أن التعليم عن بعد يمكن ينجح أكثر ويحقق أهدافه فى ظل ازمة كورونا لو توفرت الشروط لإنجاحه، ومنها توفر تكوين مسبق لدى أطراف العملية التعليمية في مجال التعليم عن بعد، وكذا إستعداداتهم وتهيئتهم لمثل هذا النوع من التعلم، وتوفير البنية التحتية والرقمية اللازمة لنجاحه، وإعادة النظر فى كل جوانب النظام التعليمي لتوائم مع متطلبات ذك النوع من التعليم.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن التعليم عن بعد لازال في مراحله الجنينية الأولى بالرغم من إيجابيته، إلا أنه وجب توفير الظروف الملائمة لمختلف المتدخلين والساهرين على الشأن التعليمي، والإنخراط الإيجابي في الثورة الرقمية، عبر مسايرة حاجيات العصر من خلال إدماج التكنولوجيا الرقمية في صلب التعليم والتربية، ثم التفكير في بلورة مشاريع متعلقة بإنشاء مختبرات للأبحاث والاختراع في المجال الرقمي، إضافة إلى إعداد المورد البشري الكافي، وتوسيع الطلب الرقمي على هذا

[9] محمود عبد اللطيف أحمد. "التعليم عن بعد وسيلة فاعلة لتجويد التعليم العالي" الرابط على الخط: www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fid=pid=93e"، 2010.

النمط الإلكتروني بين المتعلمين، وجعل التعليم عن بعد ركيزة أساسية يمكن المراهنة عليها من أجل تحقيق التنمية المعرفية المنشودة .

التوصيات:

- توجه وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي في العمل على تسريع التعليم عن بعد في أفق تعميمه بجميع الأسلاك من أجل تطوير المهارات والمكتسبات الرقمية والأنشطة التعليمية المرتبطة به، لتناسب حاجيات العصر عبر توفير أرضية خصبة للعمل على هذا النمط من التعليم وتوسيع الأنشطة التكنولوجية الحديثة من خلال دراسة محتواها لأجل زيادة فعاليتها واغناء مستخدميها من المتعلمين والمدرسين على وجه الخصوص.
- عمل شراكة بين مديرية التعليم والتعليم الأولي وبعض شركات البرمجيات المتخصصة في برامج الأطفال في تزويد مديرية التعليم بمجموعة من الأنشطة التكنولوجية التي تناسب مرحلة رياض الأطفال وتساير تطورات العصر التكنولوجي.
- توفير المعدات الكافية واللازمة من أنظمة، وحواسيب رقمية تكون متاحة للجميع، مع تعزيز الرقابة على محتوى الوسائط والقنوات التعليمية.
- تزويد المؤسسات التعليمية بالوسائل والتجهيزات الضرورية لإنجاح نمط التعليم عن بعد
- إحداث بنك رقمي للدروس عن بعد الخاصة بكافة المستويات التعليمية.
- تحفيز الأطر التعليمية والإدارية بمختلف مكوناتها على التكوين المستمر في المجال الرقمي بهدف الانخراط والانسجام مع متطلبات العصر.

قائمة المراجع:

1. ابو عمود أبوبكر، فريحة. "التعليم الإلكتروني في الجامعات الليبية الواقع والرؤية المستقبلية " للمؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل جامعة التحدي -سرت–كلية الآداب، 2009.
2. أبو غزاله حسين، علي ادم. التعليم الإلكتروني ودوره في تطوير التعليم العالي في ليبيا، جامعة عمر المختار_كلية الآداب _قسم المكتبات والمعلومات. 2012.
3. الشويعي، محمد ومحمد، عبد الناصر. تطوير الأنشطة التكنولوجية برياض الأطفال في ضوء التحديات التكنولوجية المعاصرة، جامعة القصيم، 2014.

4. عبد اللطيف أحمد، محمود. "التعليم عن بعد وسيلة فاعلة لتجويد التعليم العالي، الرابط على الخط"www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fid=pid=93e
5. العجلوني، عبد المهدي. "درجة امتلاك معلمات رياض الأطفال في عمان لكفايات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتجاهاتهن نحو توظيفها"، مجلة العلوم التربوية. المجلد 38، ملحق 1. 2011.
6. العوضي، رأفت محمد سعيد. "نموذج مقترح لتقييم ممارسات التعليم الإلكتروني وفق معايير تربوية محددة"، المؤتمر الدولي الرابع للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، قضايا الجودة في الابتكار والإبداع الرياض، 2015.
7. مقتطف من الرسالة الملكية السامية الى المشاركين في « اليوم الوطني حول التعليم الاولي » المنظم يوم الاربعاء 18 يوليوز 2018 بالصخيرات.